

آثار الاستهلاك المفرط على البيئة واستقرار مستويات الأسعار في الاقتصاد العراقي خلال السنوات (2005-2013).

(بحث استطلاعي)

خليل إسماعيل إبراهيم

مركز بحوث السوق وحماية المستهلك

جامعة بغداد

تأريخ قبول النشر: 2015/2/16

تأريخ استلام البحث: 2014/11/12

الخلاصة

عندما تتوفر الموارد المالية للأفراد والجماعات تتسع مديات الإستهلاك حتى انها تصل أحيانا إلى حد الإفراط لاسيما عند الفئات التي ينخفض وعيها بماهية الإستهلاك ومايمثله من أهمية إقتصادية وما يترتب عليه من إنعكاسات صحية وبيئية وإجتماعية، ويبدو أن النزعة الإستهلاكية قد تفاقمت في العديد من البلدان النفطية ومنها العراق، وذلك لتظافر العديد من العوامل التي كان من أهمها توافر الموارد المالية لزيادة صادرات النفط كذلك إتساع تأثير الإعلام الاستهلاكي على شتى الأصعدة لاسيما خلال التلفزيون.

الكلمات المفتاحية: الإستهلاك المفرط، البيئه، مستويات الأسعار.



**Raised excessive consumption on environment and price levels during the period 2005- 2013.
(exploratory research)**

**Khalil Ismail Ibrahim
Market Research & Consumer Protection center
University of Baghdad**

Abstract

When the financial resources of individuals and groups available, this will lead to increase the consumption ranges and sometimes reached to excessive especially to the categories that have little awareness about economic importance and its reflections. it seems that consumerism has increased in many countries including Iraq because of many factors, and the most important one is the availability of financial resources as a result of the increase in oil exports as well as the spread of consumption media department at various levels especially.

Kay words: Over consumption, environment, price levels.

المقدمة

في مراحل حياة الطلبة الدراسية المبكرة يقوم المدرسون المختصون في مادة اللغة العربية وبالتحديد في مادة الانشاء بتدريب الطلبة للكتابة في موضوعات مختلفة ومنها موضوع (نحن نأكل لنعيش لا نعيش لنأكل) فمن الواضح ان هناك فرقاً كبيراً بين ان يأكل الانسان لغرض ديمومة الحياة عما اذا كان يعيش لاجل ان يأكل، والاستهلاك مسألة مهمة في الحياة الانسانية اذ ان الطعام يستأثر بالاهتمام الاكبر من الانسان حتى قيل ان المعدة الخالية لا تعرف المنطق، لذا جاءت الكثير من الآيات في القران الكريم لتوضيح اثر الطعام في طمأنة الانسان (قالوا نريد ان نأكل منها وتطمئن قلوبنا ونعلم ان قد صدقتنا ونكون عليها من الشاهدين) (المائدة 113)، لهذا ينبغي العناية بتوفير المواد الاستهلاكية ووضعها في الانماط الصحيحة التي تحقق المنفعة وتجنب الآثار المضرة في ابعادها الاقتصادية والصحية والبيئية والاجتماعية كافة ، بيد ان الذي يلاحظ هو ان الاستهلاك اصبح غاية للكثير من الافراد مما ادى الى الافراط في الاستهلاك نتجت عنه اثار سلبية عديدة.

مشكلة البحث:

تفاقم النزعة الاستهلاكية وانعكاسها سلباً على البيئة ومستويات الاسعار في العراق.

اهمية البحث:

للبحث اهمية تنبع من كون الاستهلاك المفرط اضحى ظاهرة عامة يمكن تلمسها في مجالات عديدة، وفي العديد من المجتمعات ومنها المجتمع العراقي. والبحث يحاول اعطاء اطار مفاهيمي للاستهلاك وانماط المستهلكين وبيان اوجه الاختلاف من التوكيد على الاستهلاك المفرط وليس على الاستهلاك المستدام اذ ان الاخير يعد علاجاً وليس مشكلة وهي التي يحاول البحث التنقيب عنها.

أهداف البحث:

تسليط الضوء على ظاهرة الاستهلاك المفرط وبيان العوامل التي تساهم فيها، والآثار الناتجة عن ذلك واقتراح الحلول لاجتثاثها او الحد منها.

فرضية البحث:

هناك تأثير وارتباط كبير بين عدد من العوامل المؤثرة في الاستهلاك المفرط على البيئة ومستويات الاسعار .

منهجية البحث:

اعتمد البحث مزيجاً بين منهجين هما:

- المنهج الوصفي في تحديد ووصف العوامل المؤثرة في الاستهلاك المفرط ونتائجه.
- منهج المسح باستطلاع آراء عينة من المستهلكين ثم تحليل وتفسير البيانات التي تم الحصول عليها واستخلاص النتائج منها.

الاساليب الاحصائية المستخدمة في البحث:

وقد تم استخدام الأساليب الاحصائية الآتية:

- أ- النسب المئوية والتكرارات
- ب- تحليل الارتباط
- ج- معاملات الارتباط غير المعلمية

حدود البحث:

أ- الحدود المكانية: وقد حدد باستطلاع آراء عينة من المستهلكين في محافظة بغداد بجانبها الكرخ والرصافة.

ب- الحدود الزمانية: وقد امتدت الحدود الزمانية خلال المدة (2005-2013).

هيكلية البحث:

يقوم البحث على محورين اساسيين هما:

- المحور الاول: الجانب النظري (الاطار المفاهيمي).
 - المحور الثاني: الجانب العملي (الاستطلاعي).
- واخيرا الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على العديد من الدراسات التي اهتمت بالاستهلاك والافراط فيه، وفيما ياتي توضيح لطبيعة هذه الدراسات واهدافها واهم ما تمخض عنها كما هو موضح في الجدول (1).

جدول (1): الدراسات السابقة.

ت	الباحث	عنوان البحث	السنة	نوعها	اهداف البحث	الاداة المستخدمة	اهم النتائج
1	روزنبلات	ثقافة الاستهلاك	2011	نظرية	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد العوامل الدافعة للاستهلاك والسبل الكفيلة بتأمينه • تحليل المفهوم الغربي للذات الاستهلاكية المنعزلة 	-	<ul style="list-style-type: none"> • توضيح انماط الاستهلاك • بيان تبعات الاستهلاك • تسليط الضوء على قنوات الترويج لتعظيم الاستهلاك (10)
2	العظم	حمى الاستهلاك	2009	نظرية	<ul style="list-style-type: none"> • متابعة ضغوط تقريط الاستهلاك وتحديد مصادر هذه الضغوط • التنبيه الى خطورة الراحة الكاذبة التي يوفرها التسوق • التوكيد على الوسطية او الاعتدال في الاستهلاك 	استبيان	<ul style="list-style-type: none"> • بيان العوارض المرضية للاستهلاك المفرط • وصف اهم طرق العلاج وسبل الوقاية من مرض الاستهلاك المفرط(16)
3	المساعد	التسويق الحديث	1987	نظرية	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد مفهوم التسوق • تحليل سلوك المستهلك • تحديد المؤثرات الشرائية 	-	<ul style="list-style-type: none"> • ان الفرد سيد نفسه في اتخاذ قراراته • قد تتتاب المستهلك عوامل نفسية ومؤثرات منها ما يزيد في رغبته واقباله على الشراء • ان قرار الشراء قد يؤدي الى راحة المستهلك (20)
4	منديل	التسويق الحديث في النظامين الرأسمالي والاشتراكي	1988	نظرية	<ul style="list-style-type: none"> • توضيح التأثيرات الذاتية الدافعة للشراء • توضيح التأثيرات الاجتماعية الدافعة للشراء 	-	<ul style="list-style-type: none"> • ان السفر الى البلدان الاخرى يولد عادات استهلاكية جديدة • كذلك فان الهجرة من الريف الى المدينة تتعكس على السلوك الاستهلاكي للأفراد (23)



<ul style="list-style-type: none"> • ان سلوك المستهلك من المواضيع الاساسية التي ينبغي ان توليها ادارة المشاريع الاولوية البالغة • يمكن جذب مستهلك معين الى سلعة ما وتغيير موقفه باستخدام الاعلان والتصميم الجيد(8) 	-	<ul style="list-style-type: none"> • تكوين موقف حول تصرف المستهلك • التعلم حول كيفية تعامل المستهلك مع محل معين او سلعة معينة 	نظرية	1987	ادارة التسويق	الديوة جي	5
<ul style="list-style-type: none"> • بيان الاطار النظري لاسس التسويق • تحديد الاساليب العلمية لانجاز البحوث التسويقية • بيان اهم المقاييس المقبولة في الاستبانات(3) 	-	<ul style="list-style-type: none"> • معرفة حاجات ورغبات المستهلكين • العمل على تلبية حاجات المستهلكين 	نظرية	2009	بحوث التسويق اسس وحالات	البكري	6
<ul style="list-style-type: none"> • التوصل الى عدد من العوامل التي تهم بحث المستهلك منها: • الثقافة • الدخل • المركز الاجتماعي • المهنة • العمر (4) 	-	<ul style="list-style-type: none"> • متابعة التطور الفكري في دراسة التسويق • توضيح اهمية دراسة سلوك المستهلك • تحديد العناصر السلوكية المؤثرة في المستهلك • توضيح دوافع الشراء 	نظرية	1999	ادارة التسويق	البكري	7
<ul style="list-style-type: none"> • ان تزايد النزعات الاستهلاكية لدى المستهلك العراقي هي نتيجة انفتاح الاسواق المحلية • هناك قوة ارتباط وتأثير لمجموعة من العوامل في ظاهرة النزعة الاستهلاكية • ضعف مساهمة المنظمات الحكومية بنشاطات توعية وتنقيف المستهلك(18) 	استبيان	<ul style="list-style-type: none"> • تقديم اطر مفاهيمية عن النزعة الاستهلاكية • تعرف العوامل المؤثرة على ظاهرة النزعة الاستهلاكية • تحديد اثر كل عامل حسب درجة الاهمية 	استطلاعية	2013	العوامل المؤثرة على النزعة الاستهلاكية عند المستهلك العراقي	لفتة، ابراهيم	8

المصادر: (3 ، 4 ، 8 ، 10 ، 16 ، 18 ، 20 ، 23) .

يتضح من هذه الدراسات كونها كتب (1 - 7) فيما كان المصدر (8) بحثاً تهتم بتوضيح:

- انماط الاستهلاك
- اثار الاستهلاك المفرط

• العوامل النفسية والاقتصادية المؤثرة في الاستهلاك

فيما ركز البحث الحالي على توضيح اثار الاستهلاك المفرط في البيئة ومستويات الاسعار

المحور الاول: الجانب النظري (الاطار المفاهيمي):

أ- مفهوم الاستهلاك المفرط:

لا زال هناك اختلاف بين الاقتصاديين حول تعريف الاستهلاك وتحديد النشاط الاقتصادي الذي يدخل في نطاقه، كما ان المستهلك مخلوق ليس من السهل فهم تصرفاته، ولجل فهم تلك التصرفات يجب التسلح بمعلومات اكثر من تلك التي يتقنها رجال الاقتصاد لتشمل ابحاث ونظريات علماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء دراسة الانسان وعلماء التحليل النفسي (7).

المدلول اللغوي للاستهلاك:

جاء في محكم الكتاب العزيز ((كل شيء هالك الا وجهه)) (القصص، 88) وقال سبحانه وتعالى ((تالله تقتوا تذكر يوسف حتى تكون حرضاً او تكون من الهالكين)) (يوسف، 85).

وفي معاجم اللغة نجد ان هالكاً تعني ميتاً (المنجد)، وفي اللغة الانكليزية نجد ان مصطلح (Consumption) يعني يستهلك، ويستنفذ، ويلتهم، ويتلف، ويبدد، ويستحوذ على، ويضيع، وينفق.

وعلى الرغم من اختلاف هذه المعاني في الفاظها الا انها في الحقيقة متشابهة في مدلولها (7) ومن معاني الاستهلاك في المدلول المحاسبي ان الاستهلاك هو نقص في القيمة الحقيقية لاصل من الاصول نتيجة للاستعمال ومرور الزمن (14).

المدلول الاقتصادي للاستهلاك:

في الثلاثية الاقتصادية الكلاسيكية: الانتاج والتوزيع والاستهلاك يشكل الاستهلاك المرحلة الاخيرة اذ تشبع السلع والخدمات الحاجات الانسانية، وهنا نجد ان الاستهلاك احيانا يدل على الانتاج الكلي من السلع الاستهلاكية خلال مدة معينة، وهو على خلاف الاستثمار الذي هو الانتاج الكلي من رأس المال او السلع الانتاجية (23).

اما معنى لفظ (مفرط) فعند الرجوع الى معاجم اللغة نجد ان:

ف ر ط: مصدر افراط

افراط في: جاوز الحد في قول او فعل

افراط: استعمال شيء يتجاوز حدود المعقول (22).

وبذلك يمكن القول ان الاستهلاك المفرط هو الاستهلاك الذي يتجاوز الحدود العقلانية.

ب- انماط المستهلكين:

النمط: اسلوب او طريقة او شكل خاص يتخذه انجاز امر ما.

والانماط: جماعة من الناس امرهم واحد (22).

وفي مجال الاستهلاك اذا تفحصنا جموع الناس فيمكن تصنيفهم الى ثلاثة اصناف رئيسية

هي:

1. صنف يأخذ اكثر من حاجته من المستلزمات المادية والخدمية، وهنا تنشأ مشاكل عديدة

منها التفاوت الاجتماعي، انتشار بعض الامراض الجسدية، فضلا عن بعض المفاسد

البيئية وزيادة حجم النفايات وارتفاع مستويات الاسعار.

2. صنف يأخذ حاجته من المستلزمات المادية والخدمية، ومن ثم لا تكون هنا مشكلة بصورة

عامة.

3. صنف يأخذ اقل من حاجته من المستلزمات المادية والخدمية، وهنا تنشأ مشاكل عديدة،

منها الفقر والجهل والمرض، وقد يمتد اثر ذلك الى المجال الاقتصادي اذ قد تحصل

بطالة وانكماش ثم انخفاض مستويات الاسعار.

ج- استهلاك مستدام ام استهلاك مفرط؟

يثير مصطلح الاستهلاك المستدام بعض التساؤل لدى الباحث، فالاستهلاك هو

استعمال سلع او اتلافها والتمتع بخدماتها، وذلك من اجل اشباع حاجات او رغبات معينة لا

سيما اذا علمنا ان الاستهلاك هو الهدف او الغاية الاساسية لكل النشاطات الاقتصادية، لذا

فان مصطلح الاستهلاك المستدام (Sustainable Consumption) يثير لدى الباحث

الرغبة في البحث عن مصطلح افضل في التعبير عن جوهر مشكلة الافراط في الاستهلاك،

اذ لا يمكن لاي استهلاك او (شيء يستهلك) ان يكون دائماً (Sustainable) وهذا

المصطلح يتكون من جزئين:

Sustain ومعناه باق او يطيل البقاء و (able) وهي لاحقة معناها قابل، وبذلك يكون معنى هذا المصطلح الباقي، في حين ان استهلاك اية مادة لا محال سوف يفضي الى نهاية او نفاذ تلك المادة، بل ان عمر الانسان نفسه آيل الى فناء او نهاية وليست الاشياء التي يعيش عليها فحسب، لذا فانه ليس هناك خوفاً من الاستهلاك بشرط توافر عاملين رئيسيين هما:

- وجود انتاج (او عرض) كاف من السلع والخدمات الاستهلاكية المطلوبة.
- حسن استخدام المتوفر من السلع والخدمات.

ان الخوف الذي يساور الكثير من الباحثين والمهتمين بموضوع الاستهلاك هو الافراط فيه او ما يمكن ان نسميه باللغة الانكليزية (Over Consumption) وذلك بان يتجاوز الاستهلاك الحدود الطبيعية او العقلانية في الاستهلاك، وبذلك يكون هناك تبديد (Consumptive) للثروة.

والاسراف ليس موضوعاً حديثاً بل هو امر مألوف منذ القدم، لذا فان الشريعة المقدسة كثيراً ما حذرت من الاسراف في مواضع عديدة، ولعل الاية الكريمة ((كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الارض مفسدين)) (البقرة - 60) وقول الرسول الاكرم (ص): (ان المنبت يعني المفرط لا ظهراً ابقى ولا ارضاً قطع) (9) يغنيان عن اية اسهاب، فالافراط او الاسراف في الاستهلاك هو امر مألوف لدى افراد او جماعات صغيرة غالباً ما تكون غنية غير منضبطة، لذا فهي تندفع نحو الانفاق بشكل يصل الى حد الاسراف الا ان الجديد في موضوع الانفاق المتزايد الذي يوصف بالاسراف انه بدأ يأخذ ابعاداً خطيرة وعامة، وذلك لتظافر مجموعة من العوامل التي تساهم في جعل الافراط في الاستهلاك ظاهرة عامة لها انعكاسات سلبية.

د- العوامل التي تساهم في الاستهلاك المفرط:

1. ضعف الالتزام الديني:

يعيش العراق ضمن ما يسمى بالمناطق المتخلفة مع توافر موارد مالية كبيرة تتيحها او توفرها الفرص المواتية لانتاج وتصدير النفط بشكل كبير، والعراق من البلدان التي تشهد رسوخ التقاليد الدينية وكثيراً ما يبتعد فيها المواطنون عن التوجهات الصحيحة للعقيدة السمحاء في مجال الانفاق، لذا نرى المواطنين يزدون في انفاقهم في كثير من المناسبات الدينية الى حدود تعد من الاسراف، وقد ترافق ذلك اثار سلبية تتمثل بزيادة المخلفات من الطعام والشراب وذلك ما يمكن ملاحظته في شهر رمضان المبارك وسائر المناسبات.

2. ضعف الثقافة الاقتصادية:

يعاني العديد من المواطنين من زيادة الرغبة في الشراء لا سيما عند التجول في الاسواق اذ يلاحظ ان مثل هؤلاء يقبلون على شراء العديد من السلع التي قد لا يحتاجونها حاجة ماسة وانما هي مجرد رغبة بالشراء في حين قيل (ما عال من اقتصد) (13) فالذي ينفق في غير اسراف لا يفتر ذلك لان (الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة) كما يقول رسول الله (ص) (2) في حين ان السلوك الاستهلاكي للكثير من الافراد اصبح هو مجرد الرغبة في الشراء، ومن مظاهر ضعف الثقافة الاقتصادية هي اعداد وجبات طعام بأكثر من الحاجة في كثير من الولائم والمناسبات مما يزيد من كميات الطعام التي ترمى في سلة النفايات.

3. انقلاب المقاييس الاجتماعية

فيما مضى بوقت قريب كانت تسود المجتمع العراقي بعض المقاييس الاجتماعية التي تكرم من له مهنة يعيش بسببها او علم او وجاهة اجتماعية، وتسود انماط استهلاكية مستقرة بسبب الثبات النسبي للتشكيلات الاجتماعية، فكان يمكن معرفة الطبقة التي ينتمي لها الفرد بسهولة من محتويات غرفة المعيشة او السيارة التي يستخدمها او غير ذلك من الوسائل المستخدمة، اما في الوقت الحاضر فقد غدت المظاهر هي المقاييس التي يعتمدها الكثير في الحكم على المكانة الاجتماعية للفرد، اذ اصبح ما ترتدي وما لا ترتدي يحدد من انت والمكان الذي تحتله على الخريطة الاجتماعية (10).

ولذلك ليس من المستغرب ان تجد افراداً كثيرين يرتدون ملابس انيقة، وربما يستقل بعضهم سيارة فارهة الا انهم في حقيقة الامر مدينين، وكل ذلك يفعلونه لاجل جلب انتباه الاخرين لاغراض شتى اجتماعية ونفسية وغيرها، وقد ساعد على ذلك التبدلات السريعة في الاحياء السكنية، اذ ان ثبات الاحياء يجعل الشخص معروفاً بين معارفه، اما عندما ينتقل الى منطقة جديدة فقد تلتبس الرؤيا على الاخرين في الحكم على المكانة الاجتماعية للشخص لا سيما لدى الشباب ذوي الرغبة في الصعود الاجتماعي السريع، بسبب افتقارهم للمرجعيات الاجتماعية، واهمها الاسرة والمحلة (او المنطقة السكنية) وظهر مرجعيات بديلة منها التلفزيون ورفاق العمل والنوادي.

4. غياب (او ضعف) الدور الاجتماعي للام:

كانت المرأة (الام) فيما مضى عماداً من اعمدة الاستقرار الاجتماعي، ولا غرابة او مبالغة في ذلك فهي مدبرة شؤون الاسرة، فاذا كان للرجل ميدان سباقه وجهاده وهو الميدان

الخارجي الذي يقصده بغية تحصيل قوة الاسرة، فان ميدان المرأة هو البيت وادارته بما يتيسر من موارد والتي غالباً ما تكون شحيحة، لذا فقد كانت المرأة تمارس دوراً اجتماعياً واقتصادياً خطيراً، فهي التي تعتنى بشؤون الاسرة من تربية واعداد الطعام حتى باقل ما يتيسر لها، وكانت بارعة في تجنب الاسرة مخاطر الاختناقات المالية، لهذا كانت الامهات تمارس دوراً اجتماعياً واقتصادياً خطيراً. فكانت الامهات تعد بناتها اعداداً جيداً، اذ ان الاوضاع الاقتصادية كثيراً ما تكون قاسية مما يقتضي الاقتصاد في النفقات (16). ومن الامثلة النسائية النبيلة على النقشف موقف فاطمة ابنة عبد الملك بن مروان زوج الخليفة الاموي عمر بن عبد العزيز فانه عندما آلت الخلافة الى عمر قال لفاطمة: (ردي ما معك من مال وحلي وجواهر الى بيت مال المسلمين فانه لهم واني لا اجتمع انا وانت وهو في بيت واحد، فردته جميعه ولما مات زوجها وانتقلت الخلافة الى اخيها يزيد بن عبد الملك قال لها: ان عمر قد ظلمك في مالك واني رددته اليك فخذيه، قالت كلا والله لا اخذه فما كانت لأطيعه حياً واعصيه ميتاً) (17).

وفي ايامنا هذه حصلت تبدلات عديدة اقتصادية واجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية ازدادت الامكانيات الاقتصادية، فارتفعت دخول الكثير من العوائل مما سمح بزيادة الانفاق، ومن الناحية الاجتماعية حصلت تبدلات منها تأثر المرأة بوسائل الاعلان والدعاية التي تروج للكثير من البضائع الاستهلاكية مما جعل الام تتسى بعض الشيء دورها في التربية الاجتماعية حتى اصبح كثير من الامهات يتأثرن بيناتهن، بل اصبحت الام منافساً قوياً للبنات في كثير من البضائع الاستهلاكية.

5. ضعف سريان القواعد الادارية في انفاق الاموال العامة:

شهد العراق تطور وترسخ القواعد الادارية مع قيام الحكم الوطني في عشرينيات القرن الماضي التي شهدت نشوء وتطور المؤسسات المدنية على اسس ادارية سليمة لا سيما ما يتعلق منها في جانب جباية وانفاق الاموال العامة مع ان الإيرادات العامة كانت متواضعة. واستمر الوضع على هذا الحال في ترسيخ القواعد المعتمدة في دولة العراق الحديثة خلال تجربة اقتربت من 80 عاماً الا ان تلك القواعد بدأت تتكسر واخترعت آليات غير مألوفة واحياناً غير مقنعة في ادارة المال العام والتصرف بالثروة والدخل (15)، هذا التراجع في القواعد الادارية في ادارة المال العام قاد الى انفاق الاموال العامة في اوجه لا مسوغ لها، وهناك امثلة عديدة في هذا المجال لعل اوضحها هي محاولة انفاق الاموال العامة في نهاية

السنة المالية اذ غالباً ما تكون نسب الصرف منخفضة، ولأجل رفع هذه النسبة يقوم المسؤولون في العديد من المؤسسات العامة بزيادة انفاق الاموال على اوجه لا تحتاج الى انفاق مثل تبديل المكاتب والسيارات واجهزة الحاسوب.

6. التخلف التقني في العراق:

على الرغم من دخول التقنية الحديثة الى العراق في مراحل مبكرة وتوافر الموارد المالية للعراق بفضل انتاج وتصدير الكثير من الصادرات واهمها النفط الا ان الوضع التقني بدأ منذ مدة ليست بالقصيرة بالتراجع موازنة بالبلدان الاخرى لا سيما المجاورة، وهذا الوضع يمكن ان نجد له مصاديق او امثلة كثيرة الا انه لضيق المجال سوف نقتصر على بعضها:

- ففي مجال الكهرباء ونظراً للوضع العسكري والحروب التي واجهت البلد والوضع السياسي المضطرب فقد واجه قطاع صناعة الكهرباء تخلفاً واضحاً، مما حتم على الكثير من الافراد والمؤسسات البحث عن البدائل، ومنها المولدات التي تستخدم زيت الغاز (الكاز) والنفط الاسود ومن ثم انبعاث ثاني اوكسيد الكاربون الذي يؤثر سلباً على البيئة، كذلك تحمل البضائع والخدمات تكاليف اضافية يتحملها المستهلك في نهاية المطاف.

- كما ان قطاع صناعة الماء الصافي هو الاخر يشهد تخلفاً واضحاً لذا يضطر المستهلكون الى البحث عن البدائل، ومنها شراء جهاز تصفية منزلي (فلتر) او شراء الماء الصافي المعبأ والمنتج محلياً او المستورد، وينتج عن ذلك اغراق البيئة باكداس القناني البلاستيكية التي تؤثر سلباً على المجاري في كثير من الاحيان. كما ان الحكومة تخصص حاويات نفايات كبيرة لنقل النفايات الى اماكن خاصة، وهي تكلف الدولة اموالاً طائلة، كما ان المستهلكين يتعين عليهم دفع تكاليف الماء الصافي الذي يقومون بشراؤه سواء عن طريق اجهزة التصفية (الفلاتر) او العبوات البلاستيكية.

- كما يظهر التخلف التقني في غياب او ضعف قيام صناعة محلية قادرة على اعادة استخدام النفايات لا سيما اكداس الكارتون واوراق الشجر وجذوعها مما ينتج عنه اثار سلبية على البيئة ومستويات الاسعار.

ولا يمكن توقع قيام الفرد بمواجهة التلوث البيئي، اذا كانت السياسة العامة والمجتمع المدني قد فشلا في ذلك، كما يرى عالم الفيزياء والفلسفة آرمين جرونفالد الذي يتحدث عن (الخداع الذاتي الجماعي) ويدعم وجهة نظره بثلاث حجج:

أولاً: على الرغم من جميع التطورات الايجابية الا انه من المستبعد للغاية ان تقرر الاغلبية في مجتمعات الرفاهية اتباع نمط حياة مستدام حتى وان ادركت الاحاح والضرورة للتصرف حيال هذا الامر.

ثانياً: غالباً ما يفتقر هؤلاء الاشخاص ممن يقررون القيام بهذا الاختيار الى المعرفة الضرورية لتقييم مدى استجابة البضائع.

ثالثاً: حتى وان قررت الاغلبية اتباع سلوك صديق للبيئة فان ذلك لن يساعد في تحسين البيئة تلقائياً والسبب في ذلك يرجع الى نظم تقنية- اقتصادية معقدة تقوم بدور الوساطة بين التصرف السليم والنتائج المترتبة عليه، فالاستدامة ليست قضية شخصية وانما مسؤولية عامة تتعلق بمنظومة باكملها، وبتغيير جذري في المسار يتطلب تغييراً في الظروف السياسية السائدة (5).

هـ- البيئة:

تمثل البيئة حيزاً جغرافياً ذا خصائص معينة من مناخ وتربة وتضاريس ومجموعة من الموارد العائلة للكائن الحي، والبيئة البشرية التي نحن بصدد الاهتمام بها هي كوكب الارض ومجالاته المختلفة:

1. المجال الصخري ويمثل الكيان المادي للارض من تربة ومعادن وخلافه ويعرف بالليثوسفير (Lithosphere).

2. المجال المائي Hydrosphere ويتكون من المحيطات والبحار الموجودة على كوكب الارض وكذا المساحات المائية الاخرى من بحيرات وانهار ونحو ذلك.

3. الغلاف الجوي Atmosphere ويتكون من الغلاف الغازي المحيط بالارض.

4. واخيراً الغلاف الحيوي Biosphere وهو ليس غلافاً مستقلاً بذاته بل يتمثل في مجموعة العناصر الحيوية التي تقدمها الاغلفة الثلاث الاخرى، ويتمثل في التكوين النباتي والحيواني والعناصر غير العضوية الاخرى من خامات وعناصر اساسية لا يمكن الحياة بدونها (21).

و- مستويات الاسعار:

الاسعار تتغير من مدة لاخرى ولغرض قياسها تستخدم الارقام القياسية واهم الارقام القياسية الشائعة هي (11):

1. الارقام القياسية لاسعار الجملة.

2. الارقام القياسية لاسعار المفرد.

3. الارقام القياسية لاسعار المستهلك.

ويرى الكلاسيكيون ان الذي يحدد المستوى العام لاسعار هي كمية النقد المتوافر في الاقتصاد، ولهم نظرية في هذا المجال تعرف بـ (النظرية الكمية في النقود) فارتفاع كمية النقد او عرضه يرفع مستوى الاسعار والعكس صحيح، مع افتراضهم ثبات حجم الانتاج في مستوى الاستخدام الشامل وثبات سرعة تداول النقد اي عدد المرات التي تتبادل الايدي فيها وحدة النقد الواحدة، وبذلك يكون المستوى العام لاسعار (P) كما يأتي:

$$MV = PQ$$

$$P = \frac{MV}{Q}$$

حيث تمثل:

M: عرض النقد.

V: سرعة تداول النقد.

Q: حجم التبادل التجاري في السوق (12).

المحور الثاني: الجانب العملي (الاستطلاعي)

لاجل التعرف على اثار الاستهلاك المفرط على البيئة ومستويات الاسعار خلال المدة 2005 – 2013، اعد الباحث استبانة شملت اغلب الاسئلة المتعلقة بموضوع البحث، واخضعت تلك الاستبانة الى التقييم والتحكيم من المختصين، وقد تم الاخذ بكافة اراء ومقترحات السادة المحكمين.

الاساليب الاحصائية المستخدمة في البحث:

وقد تم استخدام الاساليب الاحصائية الآتية:

أولاً: النسب المئوية والتكرارات:

تعكس التكرارات مدى تركيز وتجمع الاجابات حول خيار معين، فضلاً عن ترجيح تلك التكرارات بما يقابلها من النسبة المئوية عبر قسمة ناتج التكرار لظاهرة معينة على العدد الكلي للتكرارات وضرب ناتج القسمة في 100%.

اختيرت عينة من المواطنين في محافظة بغداد قوامها 114 فرداً شملهم الاستطلاع عبر قضائي الكرخ والرصافة، واستطلعت آرائهم حول موضوع البحث، ولدى فرز تلك الاستبانات تبين وجود استبانة واحدة غير صالحة للتحليل تم استبعادها، فاصبح الحجم النهائي لعينة البحث 113 مواطناً اخضعت اجاباتهم الى التحليل الاحصائي عبر البرنامج الاحصائي SPSS، وقد تمخض الاستبيان عن النتائج الآتية:

1. وزعت 53 استمارة استبيان في جانب الكرخ فكانت النسبة 47% في حين وزعت 60 من الاستثمارات في جانب الرصافة فكانت النسبة 53%.

2. وقد وزعت استمارات الاستبيان على كلا الجنسين بيد انه كانت حصة الذكور من استمارات الاستبيان 100 استمارة اي ما نسبته 88.5% في حين وزعت 13 استمارة على الاناث، فكانت النسبة 11.5%، ويمكن ملاحظة ان الزيادة في حصة الذكور كانت بسبب ان اكثر الاستثمارات قد وزعت بصورة مباشرة في اسواق بغداد، وكان من الصعوبة توزيعها على النساء نظراً للطبيعة المحافظة لمجتمع البحث، وان ما وزع على النساء كان في بعض دوائر الدولة فقط.

3. ومن حيث الفئات العمرية اتضح ان الفئات التي تقع بين 31- 60 سنة قد حظيت بالنسبة الاكبر من استمارات الاستبيان كما يتضح مما يأتي:

- الفئة العمرية اقل من 18 سنة نسبتها من الاستبيان 1.8%.
- الفئة العمرية 19 - 30 سنة نسبتها من الاستبيان 14.2%.
- الفئة العمرية 31 - 40 سنة نسبتها من الاستبيان 22.1%.
- الفئة العمرية 41 - 50 سنة نسبتها من الاستبيان 27.4%.
- الفئة العمرية 51 - 60 سنة نسبتها من الاستبيان 18.6%.
- الفئة العمرية 61 - 70 سنة نسبتها من الاستبيان 9.7%.
- الفئة العمرية 70 سنة فاكثر نسبتها من الاستبيان 6.2%.

والواقع ان زيادة حصة الفئات العمرية الاكبر سناً كان مقصوداً من الباحث اذ انه يميل الى الاستئناس برأي الفئات العمرية الاكبر سناً وذلك لسببين هما:

الاول: ان الفئات العمرية الاكبر سناً غالباً ما تكون هي التي تدير شؤون الاسرة المالية، وهي الاعرف بالنفقات وهمومها الاسرية.

الثاني: ان هذه الفئات كما يتضح من استطلاعات سابقة اكثر تعاوناً واكثر جدية في الاجابة على مفردات الاستبيان.

4. التحصيل الدراسي:

بالنظر الى ان اكثر استمارات الاستبيان كانت قد وزعت على المواطنين في الاسواق والمحلات التجارية والقليل منها كان قد وزع على الموظفين، فقد مال التحصيل الدراسي نحو الشهادات الاقل اذ ان مجموع الفئات التي تقع بين من لا يقرأ ولا يكتب والاعدادية كان 59.3% في حين مجموع الفئات التي تقع بين الدبلوم والعليا هو 40.7% كما يتضح مما يأتي:

• لا يقرأ ولا يكتب	1.8%
• يقرأ ويكتب	1.8%
• الابتدائية	17.7%
• المتوسطة	19.4%
• الاعدادية	18.6%
• الدبلوم	11.5%
• بكالوريوس	25.7%
• عليا	3.5%

وهذا الامر يوضح ان الضغوط المعاشية تدفع الكثير من المواطنين الى عدم اكمال تحصيلهم الدراسي والانصراف نحو تحصيل الموارد المالية اللازمة لمواجهة تكاليف المعيشة، وكان بعض المواطنين يطالب بفتح مراكز لمحو الامية.

5. مستوى دخل العائلة اللازم لمواجهة المتطلبات المعاشية:

بعد توزيع استمارات الاستبيان وملئها وجمعها وتحليلها اتضح ان الغالبية العظمى من عينة البحث تواجه صعوبات في مواجهة المتطلبات المعاشية، ويمكن بيان ذلك بنحو ما يأتي:

- ان 34 استبياناً اي ما نسبته 30.1% يشير الى ان الدخل غير كاف لمواجهة المتطلبات المعاشية.
 - 33 استبياناً اي ما نسبته 29.2% يشير الى ان الدخل بالكاد يكفي لمواجهة المتطلبات المعاشية.
 - 32 استبياناً اي ما نسبته 28.3% يشير الى ان الدخل يكفي بدون وجود ادخار.
 - 14 استبياناً اي ما نسبته 12.4% يشير الى ان الدخل يكفي مع وجود ادخار.
- علما ان الاستطلاع قد تم اجراؤه في محافظة بغداد التي تعد افضل حالاً من الكثير من المحافظات لا سيما الوسطى والجنوبية، وانه لو تم توسيع الاستطلاع ليشمل محافظات اخرى لا سيما تلك التي تعد مضطربة امنياً، فان الضغوط المعاشية يتوقع ان تكون اكثر حدة وتأثيراً على البيئة ومستويات الاسعار.
- ثانياً: تحليل الارتباط:**

اسلوب احصائي بني على اسس احصائية تتضمن دراسة وجود ومعنوية العلاقة بين المتغيرات قيد البحث عبر معامل ارتباط سبيرمان لارتباط الرتب كون الاجابات المعتمدة في الاستبانة عبارة عن متغيرات نوعية (نعم - الى حد ما - كلا).

معامل ارتباط سبيرمان:

هو مقياس احصائي يقيس وجود العلاقة بين متغيرين، وتتراوح قيمته بين 1 ، -1

$$-1 \leq r \leq 1 \quad (25)$$

وكلما اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد، دل ذلك على وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرين، وكلما اقتربت قيمة ذلك المعامل من (-1)، دل على وجود علاقة عكسية سالبة بين المتغيرين، واذا كانت قيمة ذلك المعامل تساوي الصفر، فذلك يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين، ويمكن صياغة هذا المقياس رياضياً كما يلي(26):

$$r_{x,y} = 1 - \frac{6 \sum Di^2}{n(n^2 - 1)}$$

$r_{x,y}$: معامل ارتباط سبيرمان الرتبي (او الترتيبي)

Di : الفرق بين رتبة احد عناصر المتغير الاول ورتبة احد عناصر المتغير الثاني

n : تمثل حجم العينة

اظهرت نتائج تحليل الاستبيان ما ياتي:

1. الجنس والتحصيل الدراسي:

وجود علاقة ارتباط معنوية طردية موجبة بين متغيري الجنس والتحصيل الدراسي، اذ بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان 0.320 وهي دالة احصائياً كون قيمة المعنوية (sig) اقل من 0.05 ويمكن تفسير ذلك الى انه في الوقت الحاضر هناك توجه كبير من الاناث وبنسبة ربما تفوق نسبة توجه الذكور نحو التحصيل الدراسي وذلك يعود الى:

- كثرة الفرص التي تشغل الذكور منها العمل في القطاعات المختلفة.
- قلة فرص الزواج مما يدفع الاناث نحو اكمال التحصيل الدراسي بدلاً من البقاء حبيسات المنزل.
- زيادة التوجهات نحو تحرير المرأة ودفعها لان تاخذ موقعها في المجتمع.

2. الجنس ومستوى الدخل:

وجود علاقة ارتباط معنوية طردية موجبة بين متغيري الجنس ومستوى الدخل فقد بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان 0.355 وهي دالة احصائياً كون قيمة (sig) اقل من 0.05 وذلك يظهر مدى عمق الطبيعة المحافظة للمجتمع العراقي على الرغم من الكثير من التغيرات الاجتماعية التي حصلت في المرحلة الماضية، اذ لا زالت الظروف الاجتماعية وطبيعة الكثير من الاعمال تتيح المزيد من الفرص امام الذكور في حين تسبب تلك المؤثرات في تقليلها امام الاناث.

3. الجنس والمهنة:

وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين متغيري الجنس والمهنة اذ بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان -0.316 وهي دالة احصائياً كون قيمة (sig) اقل من 0.05 وذلك يظهر مدى اثر التركيبة الاجتماعية للمجتمع العراقي التي تميل الى المحافظة لذا فان هناك مهناً لا تتناسب النساء، وهو يطابق التفسير الوارد في الفقرة السابقة، اذ يظهر مدى اثر التركيبة المحافظة لمجتمع البحث.

4. العمر والمهنة:

وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين متغيري العمر والمهنة فقد بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان 0.285 وهي دالة احصائياً كون قيمة (sig) اقل من 0.05 وذلك يظهر ان

بلوغ البشر عمر معين وهو على الاكثر بعد تجاوز مرحلة الطفولة يدخل الانسان الى ميدان العمل فضلاً عن اكتساب مزيد من الخبرات نتيجة تقدم العمر مما يتيح للاحداث العمل في مهام مختلفة.

5. التحصيل الدراسي ومستوى دخل العائلة:

وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين متغيري التحصيل الدراسي ومستوى دخل العائلة اذ بلغ معامل ارتباط سبيرمان 0.488 وهي دالة احصائياً كون قيمة (sig) اقل من 0.05 ومن ذلك يظهر مدى تأثير التحصيل الدراسي في زيادة مستوى دخل العائلة.

6. التحصيل الدراسي والمهنة:

وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين متغيري التحصيل الدراسي والمهنة فقد بلغ معامل ارتباط سبيرمان -0.328 وهي دالة احصائياً كون قيمة (sig) اقل من 0.05 ومن ذلك يمكن تاشير ان هناك مهناً لا ترتبط بمستوى التحصيل الدراسي اذ يضطر بعض الافراد بسبب تضائل فرص العمل للانخراط بمهن بعيدة عن تحصيلهم الدراسي.

7. التحصيل الدراسي وزيادة الميول الشرائية:

وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين متغيري التحصيل الدراسي وزيادة الميول الشرائية فقد بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان -0.260 وهي دالة احصائياً كون قيمة (sig) اقل من 0.05 وذلك يكشف عن الاثر المهم للتحصيل الدراسي في تهذيب الميول الشرائية وتقليل الاستهلاك المفرط.

8. مستوى دخل العائلة والمهنة:

وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين متغيري مستوى دخل العائلة والمهنة فقد بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان -0.280 وهي دالة احصائياً كون قيمة (sig) اقل من 0.05 ويمكن تفسير ذلك ان ارتفاع مستوى دخل العائلة يجعل افرادها يعزفون عن الانخراط في بعض المهن التي لا تتلاءم ووضع العائلة المعاشي.

9. مستوى دخل العائلة وزيادة الميول الشرائية:

وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين متغيري مستوى دخل العائلة وزيادة الميول الشرائية اذ بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان -0.247 ويمكن تحليل ذلك بان ارتفاع مستوى دخل العائلة يؤدي الى انخفاض الميول الشرائية لكون ان الكثير من الحاجات قد اشبعت في

المرحلة الماضية، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير الى انه مع زيادة الدخل ينخفض الاستهلاك ويزداد الادخار.

10. المهنة وزيادة استهلاك السلع وزيادة الميول الشرائية:

وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين متغيرات المهنة وزيادة استهلاك السلع من جهة وزيادة الميول الشرائية من جهة اخرى اذ بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان بين المهنة وزيادة استهلاك السلع 0.260 وهي دالة احصائياً كون قيمة (sig) اقل من 0.05، كما بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان بين المهنة وزيادة الميول الشرائية 0.282 وهي دالة احصائياً كذلك كون قيمة (sig) اقل من 0.05 ويمكن تعليل ذلك ان بعض المهن تدر دخلاً جيداً وربما يزيد عن مجرد تغطية الحاجات الاساسية هذا في حين ان المستوى الثقافي لاصحاب هذه المهن متدن مما يجعلهم يزدون من مشترياتهم واستهلاكهم بوتائر متزايدة.

11. المهنة والحاجة الى ثقافة استهلاكية:

وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين متغيري المهنة والحاجة الى ثقافة استهلاكية اذ بلغت قيمة معامل سبيرمان بين المهنة والحاجة الى ثقافة استهلاكية 0.273 وهي دالة احصائياً كون ان قيمة (sig) اقل من 0.05 ويبدو انه مع زيادة دخل بعض اصحاب المهن من ذوي الثقافة الاستهلاكية المتدنية يزداد الاستهلاك، مما يجعل الحاجة ماسة لزيادة تثقيف مثل هذه الشرائح بهدف تهذيب عاداتهم الشرائية واستهلاكهم.

ثالثاً: معاملات الارتباط غير المعلمية Nonparametric correlations

وقد اتضح من تحليل المتغيرات التي اشتمل عليها الاستبيان ان هناك ارتباطات لامعلمية بين تلك المتغيرات:

1. اذ ان الفساد المالي وتخلف وسائل الانتاج كلاهما قد اثرا سلبياً على البيئة فقد بلغ معامل ارتباط سبيرمان 0.254 وهي قيمة دالة احصائياً لكون قيمة (sig) اقل من 0.05 وهو يوضح ان تخلف وسائل الانتاج في ظل اجواء يسود فيها الفساد المالي يعملان معاً على تلوث البيئة.

2. نتيجة لتدني الثقافة الاستهلاكية فقد ادى ذلك الى زيادة استهلاك السلع بشكل مفرط مما اثر على ارتفاع مستويات الاسعار وذلك يتضح من معامل الارتباك لسبيرمان الذي بلغ 0.324 وهي قيمة احصائية لكون (sig) اقل من 0.05.

3. وبالنظر الى زيادة الميول الشرائية عند الافراد نحو الاتفاق المظهري فقد ادى ذلك الى زيادة استهلاك السلع بشكل مفرط مما افضى الى ارتفاع مستويات الاسعار وهو امر يتضح من وجود معامل ارتباط لا معلمي بين زيادة الميول الشرائية وزيادة استهلاك السلع بشكل مفرط والذي بلغ 0.488 وقيمة دالة احصائياً لكون قيمة (sig) اقل من 0.05.

4. ولوجود تخلف في طرق انتاج السلع والخدمات وان هناك زيادة استهلاك السلع بشكل مفرط فقد اثر ذلك على ارتفاع في مستويات الاسعار وهو امر يمكن قبوله نظراً لوجود معامل ارتباط لا معلمي بين تخلف طرق انتاج السلع والخدمات من جهة وزيادة استهلاك السلع بشكل مفرط من جهة اخرى بلغ 0.312 وهو دال احصائياً لكون قيمة (sig) اقل من 0.05.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. من خلال ما تقدم اتضح ان هناك افراطاً في الاستهلاك مما انعكس على البيئة ومستويات الاسعار.
2. ويبدو ان من العوامل الاساسية التي تساعد في اتساع نطاق الاستهلاك المفرط هو تدني مستوى الوعي الاجتماعي للكثير من الفئات الاجتماعية باهمية التصرف العقلاني بالموارد الاقتصادية المتاحة، بل ان هناك فئات اجتماعية تعاني من ضائقة اقتصادية ومع ذلك فان الكثير من افرادها يتصرفون تصرفاً غير عقلائي بما هو متاح لهم من موارد، مما يزيد من التلوث البيئي ويزيد كذلك من الضغط السلبي على مستويات الاسعار.
3. ويبدو كذلك ان من العوامل الفاعلة في ظهور اثار سلبية للاستهلاك المفرط على البيئة ومستويات الاسعار هو غياب او ضعف السياسة المالية العامة الحكيمة ومن مصاديق ذلك:

أ- تخصيص رواتب عالية جداً لاعضاء البرلمان والحكومة وكبار موظفي الدولة بما لا يتناسب وجهودهم المبذولة، كذلك لا تتناسب مع رواتب واجور سائر العاملين في دوائر الدولة، مما سمح لاصحاب الرواتب العالية من الانفاق بشكل مسرف وانعكس ذلك سلباً على البيئة ومستويات الاسعار.

ب- ومن جوانب ضعف السياسة المالية العامة هو شيوع سياسة استثمارية عامة تتسم بضعف الانتاجية اذ انها:

- تميل غالباً الى المشاريع الخدمية وتبتعد عن المشاريع الصناعية والزراعية.
- ويشار الى ان اغلب المشاريع الاستثمارية تتسم بارتفاع تكاليفها.
- طول مدة تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وللعوامل المذكورة اثار سلبية على البيئة ومستويات الاسعار اذ انه من شأن تأخير تنفيذ المشاريع زيادة التلوث البيئي وارتفاع مستويات الاسعار.

4. لا زال المجتمع العراقي يعاني من شيوع عادات استهلاكية مفرطة تتمثل في اقامة ولاثم الطعام في مناسبات عديدة (الزواج، والوفاة وغيرها) وغالباً ما يكون الطعام اكثر من الحاجة القائمة، مما ينتج عن ذلك تلوث بيئي وارتفاع مستويات الاسعار اذ ان الكثير من المواد المستخدمة (مثل اللحوم والرز والمشروبات) تكون مستوردة.

5. وعلى مستوى الافراد والعوائل يلاحظ ان هناك ميلاً نحو زيادة الشراء واحياناً يكون الشراء ليس لتلبية حاجة ماسة وانما هو لمجرد الشراء لا سيما عند تجول الافراد والعوائل في الاسواق لقضاء الوقت اذ تحصل مشتريات غير نابعة من حاجة ماسة مما يزيد من كميات السلع التي ترمى في النفايات ويساهم في رفع مستويات الاسعار.

6. خلال مدة البحث تقاومت ظاهرة زيادة كمية المخلفات الصناعية الصلبة المطروحة من مختلف الجهات لا سيما المعامل التابعة لوزارة الصناعة والمعادن فقد بلغت نسبة مخلفاتها الانشائية 68.5% (7) فاذا ما اضفنا لها كمية المخلفات الاخرى التي ترمى من مختلف الجهات الخاصة والعامة لامكن تصور حجم التلوث البيئي الذي يتعين على امانة بغداد والبلديات في المحافظات الاخرى التعامل معه والذي بلغ 22.3 الف طن/ يوم(7).

7. خلال مدة البحث يمكن ملاحظة تراجع عصر المدن في الكثير من المحافظات العراقية واتساع عصر العشوائيات، اذ بينما في عصر المدن تكون هناك سياقات حضرية متبعة لادارة المدن ما يسهل معه السيطرة على الاوضاع البيئية الا ان الذي حصل ويحصل هو اتساع العشوائيات في جميع المدن العراقية ومنها بغداد مما فاقم من مشكلة التلوث البيئي.

8. خلال مدة البحث يمكن ملاحظة تراجع الانتاج الزراعي اذ انخفض الانتاج من الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك من 5939.6 مليون دينار عام 2005 الى 3889 مليون دينار عام 2008 (19) مما كان له اثر سلبي على مستويات الاسعار اذ ارتفعت

مستويات اسعار المستهلك للاغذية لتأتي في المرتبة الثانية بعد السكن والمياه والكهرباء والغاز، فكان الوزن النسبي للاغذية والمشروبات غير الكحولية 30.059% (19) وفي ذات الوقت ليزداد التلوث البيئي باكداس مخلفات المواد المستوردة التي هي كلفة مدفوعة الثمن ضمن اسعار البضائع المستوردة.

9. من خلال مجريات البحث اتضح ان هناك ظاهرتين بارزتين متناقضتين هما:

- وجود ظاهرة استهلاك مفرط لدى شرائح متعددة اهمها تلك التي لديها دخول عالية لا سيما الفئات التي تتسم بانخفاض الشعور بالمسؤولية مثل الشباب والعزاب.
- وجود ظاهرة عدم كفاية الدخل لدى ما نسبته 30.1% من عينة البحث لمواجهة المتطلبات المعاشية.

ثانياً: التوصيات:

1. زيادة الوعي الثقافي في مجال الانفاق لا سيما الانفاق المترف الذي لا يلبي حاجة حقيقية مما يسهم في:
 - تهدئة مستويات الاسعار.
 - تحقيق فوائد صحية من خلال الابتعاد عن استهلاك الوجبات السريعة المليئة بالدهون والكولسترول وتقليل استيراد كثير من المواد التي لا تنتج محلياً او ان انتاجها لا يلبي الحاجة القائمة ومن ثم تقليل التلوث الذي ينتج عن ذلك.
2. العمل على اتخاذ خطوات عملية لمواجهة ارتفاع الاسعار وذلك من خلال تشجيع الانتاج المحلي وعدم الاكتفاء بالاستمرار باسناد سعر الصرف عن طريق بيع الدولار من خلال المزادات التي ينظمها البنك المركزي العراقي.
3. معالجة تزايد النفايات وذلك من خلال:
 - زيادة الاستفادة من اساليب البناء الجاهز.
 - توسيع المجمعات السكنية.
 - الاستفادة من المخلفات في استخدامات اخرى مثل ردم الحفر.
 - الاستفادة من المخلفات الزراعية في الصناعة.
 - تفعيل القوانين والتعليمات الصادرة بصدد النفايات واعادة النظر فيها حسب متطلبات الوضع البيئي.

4. معالجة طفح المياه وذلك من خلال:

- زيادة الوعي بأهمية حسن استخدام المياه.
 - تحسين تصريف المياه الثقيلة.
 - وضع ضوابط لاستخدام المياه بما يؤدي الى حسن استخدامها استخداماً عقلانياً.
5. ولأجل المساهمة في تهذيب الاستهلاك ومواجهة الاستهلاك المفرط وما ينتج عنها من آثار سلبية على البيئة ومستويات الاسعار فانه لا غنى عن اعادة النظر بالسياسة الاقتصادية:
- فمن خلال السياسة المالية يمكن اعادة النظر بأوجه الانفاق بما من شأنه مواجهة الاستهلاك المفرط.
 - ويمكن للسياسة المالية زيادة فرض الضرائب على السلع الكمالية مما يسهم في تقليل الاستهلاك المفرط وزيادة حصيلة الضرائب واعادة تنظيم السياسة التجارية.
 - وعن طريق السياسة النقدية والمصرفية يمكن اعادة النظر بأوجه القروض بما يساعد على زيادة الانتاج وتوثيق هذه القروض لأجل دفع المستفيدين منها الى استغلالها بأوجه انتاجية وعدم تبديدها في أوجه استهلاكية.
6. اعادة النظر بوسائل النقل بما يزيد استخدام وسائل نقل صديقة للبيئة، مثل:
- تشجيع استخدام الدراجات الهوائية بالوسائل والآليات المناسبة.
 - اعادة تخطيط المدن وجعل مؤسسات العمل تحتوي على وحدات سكنية لأجل تقليل استخدام السيارات ومن ثم تقليل التلوث البيئي.
 - الاستفادة من النقل النهري.
 - الاستفادة من النقل بوساطة العربات المرفوعة والمتحركة بوساطة الاسلاك المعدنيه (Telpherage) مما يحقق فوائد كثيرة سياحية وتقليل تكاليف النقل والتلوث البيئي، فضلاً عن المساهمة في حل مسألة أزمة النقل.
 - زيادة الاعتماد على النقل الجماعي مما يسهم في تقليل تكاليف النقل والتلوث البيئي.

المصادر

1. القرآن الكريم.
2. الاعلمي، علاء الدين. (2002). حكم رسول الله (ص). مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.
3. البكري، ثامر. (2009). بحوث التسويق - أسس وحالات. الطبعة الاولى، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
4. البكري، ثامر ياسر. (1999). إدارة التسويق، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد.
5. جرونفالد، آرمتي. (2002). نهاية الأوهام - السبب في أن انقاذ العالم لن يأتي بالاستهلاك المستدام. معهد جوته بمصر، مصر وألمانيا، البيئـة:
(www. Goethe. Institute)
6. الجهاز المركزي للإحصاء. (2013)، البيئـة في ارقام.
7. ديفوسية، جاستون. مكان المستهلك في الاقتصاد الموجه. ترجمة: دانيال عبد الله - سلسلة اخترنالـك (128) - الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة.
8. الديوه جي، أبي سعيد. (1987). ادارة التسوي. دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل، العراق.
9. الرازي، محمد بن يعقوب الكليني. (1425هـ). أصول الكافي - ج/2- دار الأسوة للطباعة والنشر إيران.
10. روزنبلات، روجر. (2011). ثقافة الاستهلاك: الاستهلاك والحضارة والسعي وراء السعادة، ترجمة ليلي عبد الرزاق، المركز القومي للترجمة، القاهرة الطبعة الاولى.
11. زيني، عبد الحسين. (1990) الاحصاء الاقتصادي - الجزء الثاني. مطبعة دار الحكمة، بغداد.
12. السيد علي، عبد المنعم. (1984). مدخل في علم الاقتصاد - الجزء الثاني. طبع بمطابع جامعة الموصل، مديرية مطبعة الجامعة.
13. الشريف الرضي. (2007). نهج البلاغة/ ج4/ شرح الشيخ محمد عبده - دار القارئ.

14. عابدين، عدنان. (1981). معجم المصطلحات المحاسبية والمالية. مكتبة لبنان، بيروت.
15. عبد، عبد الباسط تركي. (2010). كلمة العدد: مجلة العلوم الاقتصادية والادارية- كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد- المجلد (16) العدد (58).
16. العظم، سحر سهيل المهائني. (2009). حمى الاستهلاك- رؤية نقدية في حوار مع الآخر. دار الفكر، دمشق، البرامكة، الطبعة الثالثة.
17. اللبنانية، السيدة زينب بنت علي فواز العاملية. (1999). الدُر المنتور في طبقات ربات الخُدور. المجلد الثاني، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
18. لفته، بيداء ستار وابراهيم، حسناء ناصر. (2013). العوامل المؤثرة على النزعة الاستهلاكية عند المستهلك العراقي- دراسة تحليلية لآراء عينة من الزبائن باستخدام اسلوب التحليل العاملي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 23- الفصل الثاني.
19. المجموعة الاحصائية السنوية (2010 - 2011).
20. المساعد، زكي خليل. (1987) التسويق الحديث. مطبعة عصام، بغداد.
21. مقلد، خالد وذيب، فيصل الحاج. (2001). صناعة السياحة في الاردن. منشورات دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
22. المنجد في اللغة العربية المعاصرة - دار المشرق.
23. منديل، عبد الجبار. (1988) التسويق الحديث في النظامين الراسمالي والاشتراكي. مطبعة عصام، بغداد.
24. Hanson, J. L. (1967). A dictionary of economic and commerce. Second edition, Mac Donald & Evans, LTD.
25. Montgomery, D. C. & Peck. E. A. (1992). introduction to Regression analysis, John Wiley & sons, USA.
26. Winkelmann, R. (2008). Economics analysis of count Datu, 5th ed., springer verlag- Berlin.